

مكتبة
جامعة الأسيوط
بقدح دار الأمان

الشروط المقترنة بالعقود المالية وتطبيقاتها المعاصرة
في البنوك والمصارف الماليزية

إعداد

محمد عارف بن هارون

M1410528M01

رسالة ماجستير في فقه المعاملات
كلية الشريعة - جامعة الإنسانية
ولاية قدح دار الأمان - ماليزيا

1438 / هـ 2017

الملخص

هذه الدراسة تطرح إشكالية مدى موافقة شروط المعاملات المالية في البنوك والمصارف المالية للقواعد والضوابط الشرعية، وأثر تلك الشروط في صحة العقود وعدمهما. وفي سبيل معالجة هذه الإشكالية يرى البحث الإجابة عن التساؤلات التالية : ما مذاهب الفقهاء في حكم اقتران العقد بالشروط المختلفة؟ ما أهم المعاملات المالية ذات الطابع الإسلامي؟ وما الأثر الفقهي المترتب على اقتران العقود؟ وهدفت هذه الدراسة على بيان مقصود العقود والشروط عموماً وضبط الشروط المستحدثة في عقود المعاملات المالية وبيان مدى التزام البنوك المالية بـأحكام الشريعة المتعلقة بالشروط. والمنهج الذي سلكه الباحث في معالجة موضوعات البحث هو المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي ؛ الذي يقوم على جمع كلّ ما له علاقة بموضوع البحث، من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع التي وإجراء المقابلات الخاصة مع أصحاب المؤسسات لمعرفة الشروط التي تتعامل بها. وإنّهاماً لهذا البحث في مجال العلم والمعرفة هو ممارسة التعامل المباشر مع مصادر الاقتصاد الإسلامي. وفيما تتعلق بالنتائج توصل البحث إلى عدة نتائج منها: إن الحنفية قسموا الشروط المقترنة بالعقد إلى ثلاثة أقسام وهي صحيح وفاسد وباطل وفي حين أن الجمهور قسموه إلى قسمين وهما صحيح وباطل، وصحة اشتراط الشروط واقترانها بالعقود المالية إذا كانت مما يقتضيه العقد أو يؤكد مقتضى العقد، وبحري بعض البنوك المؤسسات المالية في ماليزيا العديد من العقود المالية والتي تتعامل بها وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي. ويوصي الباحث المختصين في الفقه والقانون والاقتصاد بمراجعة بعض الشروط المقترنة بالعقود المالية لتنتظم مع مقاصد الشريعة في بعض العقود والمعاملات.

Abstrak

Kajian ini menyatakan permasalahan berkaitan syarat-syarat tambahan dalam kontrak-kontrak muamalat di institusi kewangan dan perbankan Malaysia ini bertepatan dengan kaedah dan prinsip hukum syarak, dan apakah kesan syarat-syarat tersebut dalam menentukan sama ada kontrak-kontrak (akad) itu sah ataupun tidak menurut syarak. Bagi merungkai permasalahan tersebut kajian ini akan menjawab persoalan seperti: Apakah pandangan ulamak feqah dalam hukum meletakkan pelbagai syarat tambahan di dalam kontrak? Apakah kepentingan transaksi kewangan menurut perspektif islam? Apakah penyelesaian hukum fiqh berikutan permasalahan meletakkan syarat tambahan dalam suatu kontrak?.Objektif kajian ini adalah untuk menerangkan maksud kontrak dan syarat secara umum, menganalisis syarat-syarat kontemporari dalam perbankan Islam dan menentukan sejauh mana kepatuhan bank dan institusi kewangan Malaysia terhadap syariah dalam mengaplikasi syarat-syarat tersebut. Kajian ini merupakan kajian lapangan dan kajian perpustakaan. Oleh itu, kajian ini diajalankan menggunakan kaedah temu bual dan penganalisis dokumen di Bank Islam, Cimb Bank, Maybank dan Bank Rakyat. Data yang diperoleh dihuraikan secara menyeluruh dengan menggunakan kaedah kuantitatif. Secara keseluruhannya hasil kajian mendapati bahawa terdapat perbezaan pendapat di antara Mazhab Hanafiah dan Mazhab Jumhur dalam menentukan hukum meletakkan syarat tambahan dalam kontrak di mana Mazhab Hanafiah membahagikan hukum akad tersebut kepada tiga jenis akad iaitu *sahih*, *fasid* dan *batil* manakala Jumhur membahagikan kepada dua jenis sahaja iaitu *sahih* dan *batil*. Diharuskan meletakkan syarat-syarat tambahan dalam kontrak-kontrak muamalat sekiranya syarat-syarat tersebut bertepatan dengan prinsip dan hukum syarak. Kajian ini juga mendapati sebahagian besar institusi-institusi kewangan di Malaysia melaksanakan kontrak-kontrak muamalat adalah bertepatan dengan hukum fiqh. Sehubungan dengan itu, kajian ini mencadangkan agar ahli yang berkenaan khususnya para cendiakawan dalam bidang fiqh dan ekonomi dapat mengkaji semula sebahagian syarat-syarat yang tidak bertepatan dengan hukum Islam supaya ianya selari dengan kehendak syarak.

فهرس المحتويات

الإهداء.....	ج
الملخص باللغة العربية.....	د
الملخص باللغة الملايوية.....	هـ
صفحة الاعتماد.....	و
الإقرار.....	ز
شكر وتقدير.....	ح
فهرس المحتويات.....	ط
المقدمة.....	١
الفصل الأول : بيان المقصود بالشروط المقترنة بالعقود المالية والألفاظ ذات الصلة.....	١٣
المبحث الأول : تعريف الشرط وذكر تقييماته والقواعد الفقهية المتعلقة به.....	١٤
المطلب الأول : تعريف الشرط لغة واصطلاحاً.....	١٥
المطلب الثاني : ذكر تقييمات الشرط عند العلماء.....	١٨
المطلب الثالث : التعريف بالمال في اللغة والاصطلاح.....	٢١
المطلب الرابع : التعريف بالأثر في اللغة والاصطلاح.....	٢٣
المطلب الخامس : القواعد الفقهية المتعلقة بالشروط.....	٢٥

المبحث الثاني : تعريف العقد وبيان أنواعه وسلطة العاقدين في إنشاء العقود والشروط... ٢٨	
المطلب الأول : تعريف العقد لغة واصطلاحاً..... ٢٩	
المطلب الثاني : أنواع العقود عند فقهاء الإسلام..... ٣٢	
المطلب الثالث : مدى حرية العاقدين في إنشاء العقود والشروط..... ٤١	
المبحث الثالث : أثر الشروط المقتنة بالعقود المالية عند الفقهاء..... ٥٢	
المطلب الأول : أثر الشروط المقتنة بالعقود المالية عند الحنفية..... ٥٥	
المطلب الثاني : أثر الشروط المقتنة بالعقود المالية عند المالكية..... ٥٩	
المطلب الثالث : أثر الشروط المقتنة بالعقود المالية عند الشافعية..... ٦٥	
المطلب الرابع : أثر الشروط المقتنة بالعقود المالية عند الحنابلة..... ٦٩	
المبحث الرابع : الشرط الجزائي المقتن بالعقود المالية المعاصرة..... ٧٤	
المطلب الأول : مفهوم الشرط الجزائي..... ٧٥	
المطلب الثاني : تاريخ الشرط الجزائي في الفقه الإسلامي..... ٨٠	
المطلب الثالث : طبيعة الشرط الجزائي وسياقه في القانون..... ٨٢	
المبحث الخامس : نبذة تعريفية بأشهر البنوك والمصارف المالية..... ٨٥	
المطلب الأول : نبذة تعريفية عن بنك راعيات (Bank Rakyat) ٨٦	
المطلب الثاني : نبذة تعريفية عن بنك سي آي أم بيإسلامي (CIMB Bank) ٨٩	

المطلب الثالث : نبذة تعريفية عن بنك إسلام (Bank Islam)	٩١
المطلب الرابع : نبذة تعريفية عن بنك ماينك إسلامي (MayBank Islamic)	٩٥
الفصل الثاني : التطبيقات المعاصرة للشروط المقترنة بالعقود المالية في البنوك الماليزية.	١٠٠
المبحث الأول : التطبيقات المعاصرة للشروط المقترنة بعقد المراجحة في البنوك الماليزية.....	١٠١
المطلب الأول : مفهوم عقد البيع وأحكامه في الفقه الإسلامي.....	١٠٢
المطلب الثاني : مفهوم المراجحة للأمر بالشراء وإجراءاتها التنفيذية في البنوك.....	١٠٥
المطلب الثالث : أثر الشروط المقترنة بعقد المراجحة كما تجريه البنوك الماليزية.....	١١٤
المبحث الثاني : التطبيقات المعاصرة للشروط المقترنة بعقد المضاربة في البنوك الماليزية...١١٩	
المطلب الأول : مفهوم عقد المضاربة وأحكامه في الفقه الإسلامي.....	١٢٠
المطلب الثاني : أثر الشروط المقترنة بعقد المضاربة كما تجريه البنوك الماليزية.....	١٢٧
المبحث الثالث : التطبيقات المعاصرة للشروط المقترنة بعقد القرض في البنوك الماليزية.....	١٣٢
المطلب الأول : مفهوم عقد القرض وأدلة مشروعيته.....	١٣٣
المطلب الثاني : أثر الشروط المقترنة بعقد القرض كما تجريه البنوك الماليزية.....	١٣٧
خاتمة.....	١٤٠
فهرس المصادر والمراجع.....	١٤٣
الملاحق.....	١٥٨